مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد.6/ العـــدد1 (2022)، ص ص 351-365

التقنية وتطور الاستراتيجيات الخاصة بالحركات النقابية الأوروبية - قراءة سوسيولوجية لتطور الفعل النقابي في أوروبا خلال القرنين 19 و20م-

The technique and evolution of strategies in the trade Union movement during the contemporary period

A sociological analysis of the evolution of the trade union action in Europe during the 19th and 20th century

موسي هندة*	حميشي رزيق
جامعة الجزائر 2 (الجزائر)	جامعة الجزائر 2 (الجزائر)
hinda.moussi@univ-alger2.dz	razik.hamichi@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: .14./. 11./..2021.... تاريخ القبول: 03./.02./.2022

الملخص:

سوف نتطرق في هذا البحث إلى أهم إفرازات المجتمع الصناعي وذلك من خلال تطور وسائل الإنتاج المادية والمتمثلة في الآلة كعامل محوري في عملية الإنتاج داخل المصنع. غير أن هذا لا يعني بتاتا إزالة دور اليد العاملة والمتمثلة في قوة العمل التي تعتبر بدورها وسيلة من وسائل الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي، وكشكل من أشكال الملكية المادية التي أصبح يدافع عنها العامل سواء في مكان عمله المتمثل في المصنع أو خارجه. ومن هذه اللحظة بالذات برزت الاتحادات العمالية بشكلها التقليدي والحركة النقابية الحديثة، التي تزامن تطورها تطور التقنية. وفي ظل هذا التفاعل بين ما هو فعل عمالي مع مجموع الشروط المادية التي أفرزها المصنع، ارتأينا إلى ربط نوع الفعل النقابي بالحتمية التقنية، ثم سننتقل مباشرة إلى أهم الاستراتيجيات النقابية في أوروبا كنتيجة لتراكمات تاريخية لشروط مادية مرتبطة بوسائل الإنتاج، وأخرى إيديولوجية فكرية كنتيجة للصراعات القائمة في المجتمع الصناعي. وتكمن أهمية هذا البحث في تمكين المهتمين بالظاهرة النقابية من فهم عمل التنظيمات النقابية المعاصرة بالنظر إلى الشروط الاقتصادية الراهنة والتحولات التي تطرأ عليها.

كلمات مفتاحية: الحتمية التقنية، الفعل النقابي، الاستراتيجية النقابية ، الرأسمالية

Abstract: In this research, we will point to the most important secretions of the industrial society through developing physical production means namely the machine as a pivotal factor in the production of process within the factory. This does not mean in any way labor removal, which embodies work strength which is considered in its turn a production means in the capitalist system. It is also one of the forms of physical property which was defended by workers in or outside the factory. At that exact moment, traditional labor movements have emerged along with the modern trade union movement which developed along with the technical development. Within this interaction between the act of labor as a reaction to the total physical conditions sorted out from the factory. We were able to connect the type of trade Union to the technical determinism. After that, we directly moved to the trade union strategies which resulted from historical accumulations in Europe. These are due to the physical conditions related to production means and other ideologies resulting from conflicts in the industrial society. The importance of this research is shown in the fact that it enables those interested in trade unionism to understand the work of contemporary trade union by examining the actual economical conditions and its development through time.

Keywords: technical Determinism, Trade Union Action, Trade Union Strategy, Capitalism.

المؤلف المرسل: موسي هندة

1. مقدمة:

تميزت طرق الإنتاج في مجملها خلال القرن 19م بقدرة المصنع على ضمان الإنتاج الكلي للسلع، وتقسيم العمل بشكل يعتمد على فئة واحدة من التقنيين لكل فرع من الفروع الصناعية. كما أنه يوجد داخل كل عملية تصنيع إنتاج متنوع بحسب تنوع الورشات إذ أن كل ورشة تشكل وحدة مستقلة عن العمل.

إن هذا التنظيم الجديد في العمل جعل من العامل يتلقى أجره بموجب القطعة التي أنتجها بنفسه داخل الورشة أو المصنع فبعدما كان يصنع تلك القطعة في ورشته ويقدمها كمنتوج كامل قابل للتسويق أصبح في ظل تقسيم العمل داخل المصنع عاملا متحكما في الآلة، ولكنه لا يملك وسائل الإنتاج. أي أن الملكية الوحيدة التي أصبح يملكها ويدافع عنها هي قوة عمله، التي استمرت رغم كل الشروط الجديدة في العمل وبذلك يبدأ الشعور بالملكية وفي هذه الحالة تصبح قوة العمل بمثابة ملكية مادية يدافع عنها العامل لأنها وسيلة الإنتاج الوحيدة التي يمتلكها من بين كل وسائل الإنتاج الأخرى.

إن بروز هذه الفئة من العمال المهنيين في ظل الظروف الجديدة التي أنتجتها الرأسمالية الحديثة أعطت ميلاد للحركة النقابية بالمفهوم الحديث، إذ أن الحركة النقابية المهنية تمثل المرحلة الثانية من الحركة النقابية ككل. حيث أن المرحلة الأولى مثلتها تلك التنظيمات الإقليمية كنقابات Owenistes في انجلترا والتنظيمات المحلية في فرنسا وألمانيا، إضافة إلى تنظيمات الفرسان في أمريكا الشمالية. ويمكن اعتبارها تنظيمات نقابية أولية تأثرت و بشكل كبير بالنوادي السياسية التي برزت في العديد من بلدان العالم، و التي ضمت كل من الحرفيين والعمال الصناعيين الصغار، وقد مرت كل الحركات العمالية الغربية بهذه المرحلة، وسادت في انجلترا إلى غاية بداية القرن 20م.

2. الحتمية التقنية وانعكاساتها على تنظيم العمل والطبقة العمالية :

1.2 الحركة النقابية والحتمية التقنية:

سبق ظهور الحركة النقابية تغير كبير في البنى الاقتصادية، والتي بدورها غيرت من بنية العلاقات الاجتماعية، هذه الأخيرة تكونت في ظل بروز طبقة من ملاك رؤوس الأموال المستثمرين الذين أنشؤوا لأنفسهم تجمعات صناعية أولى و المتمثلة في المانوفاكتورات. هذه الأخيرة رغم محدودية إطارها الجغرافي المرتبط أساسا بتواجد المواد الأولية والأسواق المحلية بقربها، إلا أنها كانت بحاجة إلى حشود من العمال للقيام بعملية الإنتاج، هذه الشروط الجديدة شكلت علاقات عمل تربط فئة أرباب العمل والعمال المالكين لقوة العمل.

اتسعت الرقعة الجغرافية للمصانع وتسارعت وتيرة انتشارها إقليميا ووطنيا، ولقد أدى التجديد المستمر في التقنية إلى إحداث تغير مستمر في الشروط الاقتصادية وشروط العمل. وضعية فرضت على العمال الارتحال بين الأماكن الصناعية المختلفة واستمرت هذه العملية لعقود من الزمن، ومع ازدياد الديناميكية الجغرافية للعامل المهني ازداد معه التضامن العمالي على مستوى وحدات الإنتاج بفضل تبادل الأفكار والخبرات المهنية المكتسبة.

تداولت العديد من الإيديولوجيات المتعلقة بالحركة النقابية خلال ذات الفترة بين نزعة اشتراكية وأخرى شيوعية ونزعات أخرى تميل إلى العمل السياسي،(Mallet, 1969, pp. 54-55) ولقد تنافست هذه الإيديولوجيات فيما بينها وحاولت كل واحدة منها فرض منطقها

ومنهجيتها في سبيل تحرير الطبقة العمالية من الاستغلال الرأسمالي، هدف يرمي إلى إعادة امتلاك وسائل الإنتاج المستلبة من طرف الطبقة البورجوازية.

غير أن هذا المسعى لن يتحقق إلا في ظل وجود طبقة تعي تماما تناقضها مع الطبقة التي تستغلها، ولقد ركز Karl Marx على ضرورة وجود علاقات دائمة بين العمال تمكنهم من اكتساب وعي بالوحدة كعمال يتقاسمون نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتتمحور مهمتهم التاريخية في قلب موازين القوى لصالحهم اقتصاديا واجتماعيا.(Aron, 1946, pp. 42-43) .

تشكلت الطبقة العمالية من العمال الذين يمارسون المهن المتشابهة ويعيشون في نفس الظروف، طبقة مكونة أساسا من عمال الصناعة دفعتهم تلك الظروف إلى توحيد صفوفهم في شكل تنظيمات عمالية مهنية تحمل نفس المطالب والأهداف. اتخذت لتحقيقيها العديد من الاستراتيجيات المختلفة، والتي ارتكزت خصوصا على فعل الإضراب كفعل محوري ترى فيه هذه التنظيمات النقابية أنجع أداة لتحقيق طموح وأهداف الطبقة العمالية.

ولفهم السيرورة التاريخية للحركة النقابية في العالم فمن الضروري البحث والتدقيق في واقع الصناعة للبلدان الصناعية خصوصا منها الأوروبية بداية من القرن 19م، وذلك لتتبع نشاط طبقة عمالية في ديناميكية مستمرة أفرزت تحالفات مهنية خضعت في صراعاتها لجملة من الشروط الاقتصادية أثرت بشكل مباشر على مختلف استراتيجياتها المعتمدة، وفي هذا الصدد أجريت العديد من الدراسات الكبرى التي ربطت نوع الحركة النقابية وردود فعلها بتطور استخدام التقنية في عملية الإنتاج الصناعي، أي أن الحركة النقابية لم تكن مستقلة تماما عن الحتمية الاقتصادية إذ أن هذه الأخيرة في كل مرة وبموجب تطور استخدام التقنية بإدخال آلات أكثر تطورا وذكاءا، تفرز فئات عمالية جديدة داخل نفس الطبقة، هذا بسبب التنظيم الجديد في العمل الذي تفرضه داخل المصانع، والمؤهلات المهنية الجديدة التي يستوجب توفرها لدى فئة جديدة من العمال.

يركز Serge Mallet في تصوره حول الطبقة العمالية الجديدة والتي حسبه تتشكل من تقنيين ومهندسين يشغلون مراكز مهمة في المؤسسات والذين يحملون معهم مطالب ذات نوعية جديدة، مختلفة تماما عن تلك المطالب المتعلقة بالدفاع عن المهنة، كما كان يفعل ذلك العمال المهنيون في مرحلة سابقة، أي مع بداية ظهور عامل المانوفاكتوراة. كما أن هذه الطبقة الجديدة بعيدة في تصورها عن الإيديولوجيات النقابية المختلفة كالفوضوية النقابية أو النقابية الثورية المتعلقة بالطبقة العمالية في طور النشأة والتكوين القريبة من أصولها الريفية والتي تصارع ضد الملكية ورأس المال، أي مهمة العمال التقنيون ليست الدفاع عن الشروط الدنيا للوجود العمالي وإنما محاربة التسيير الاقتصادي والاجتماعي باسم العقلانية التقنية والمؤهلات المهنية والقيام بتوحيد العمال من أجل تسيير المؤسسات وبواسطتها تسيير المجتمع. (Touraine, 1972, p. 172).

تقوم تحليلات Mallet على أساس أن هؤلاء التقنيون الجدد رغم أن الشروط التقنية هي التي أفرزتهم، إلا أنه في الواقع يتحركون وفق شروط يحددونها هم لأنفسهم، أي أن نوع الفعل النقابي وبرغم من خضوعه لحتمية المصنع إلا أنه مع الطبقة الجديدة أصبح يتبنى استراتيجيات جديدة قادرة على رفع مطالب تتوافق مع الشروط الاقتصادية وظروف العمل الجديدة.

بينما يركز Alain Touraine على الوعي العمالي وجملة الشروط التي تحدده في مرحلة تطورية من الصناعة، حيث ربط وعي العمال بالشروط الصناعية التي توفرها كل مرحلة من التطور التقني، وفي هذا الصدد يرى أن الوعي العمالي يتحدد بنظام ثلاثي المرجعية، أي أنه ينبني على ثلاث مبادئ أساسية أولها مبدأ الهوية ومن خلاله يعي العامل بذاته كمنتج، يليه مبدأ التعارض وفيه يعي العامل تناقضه مع رب العمل، وأخيرا مبدأ الشمولية وفيه يتوصل وعي العامل إلى أن المجتمع هو نظام السلطة الحقيقية.(Mottez, 1975, p. 89) . وهذا المبدأ يوضح وعي العامل بقوة المجتمع ككل كمصدر للسلطة والعلاقات الاجتماعية، لذلك يصبح هذا الوعي مهما للدفع بالطبقة العمالية من أجل التحرك لتغيير علاقات الإنتاج و بالتالي تغيير العلاقات الاجتماعية السائدة.

كما أوضح Touraine أن بعض القطاعات الهامة يكون فيها الوعي العمالي يعكس تماما مبدأ الهوية كالاعتزاز المهني لدى عمال البناء المرتبط بالاستقلالية المهنية، في حين نجد مبدأ التعارض أقل تجذرا لديهم بسبب أن العلاقات التي تربط هؤلاء العمال بأرباب العمل تبدو دلالاتها اقتصادية أكثر منها اجتماعية.(Mottez, 1975, p. 89) .

هذا الوعي بالهوية لا نجده لوحده عندما يتعلق الأمر بالتنظيم التقني للعمال، أي أنه مع التطور الصناعي ظهر وعي الطبقة الكلي، والذي يمثل اللحظة المناسبة التي تجتمع فيها العناصر الثلاثة للوعي العمالي من هوية، أي التأكيد على مبدأ الذات والتعارض مع ملاك وسائل الإنتاج، والاحتجاج على الطبقية في المجتمع القائم (Mottez, 1975, p. 90) . غير أنه في الواقع لم يكن الوعي الخاص بالطبقة العمالية يوما كافيا لتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتوجهت بعد ذلك الحركة العمالية نحو العمل السياسي وارتبطت بموجب ذلك الهوية العمالية بالدفاع عن المطالب المتعلقة بتحسين شروط المعيشة وظروف العمل. وضعية أدت في الأخير بوعي الطبقة إلى التنازل عن مهامه التاريخية في التغيير الجذري للمجتمع .

لا يختلف Georges Friedmann عن Touraine و Mallet في أن اعتبر أن ظهور العمل بواسطة الآلة الخاصة بمثابة مؤشر مهم لتطور التقنية في مجال التصنيع، إذ أن هذا التطور مكن حسبه من هندسة جديدة للورشات، هذا على مستوى البنية التحتية لمكان العمل، أما تعدد استعمال التقنية في المجال الفردي داخل المصنع فرض على العمال اكتساب مهارات ومؤهلات جديدة تخضع لمتطلباتها.

وفي ظل العمل بالسلسلة تغيرت المهام الموكلة للعامل في كل فرع من فروع السلسلة، ورغم محدودية هذه المهام إلا أنها حسب Friedmann تكتسي أهمية نوعية داخل المصنع سمحت بإعادة الاعتبار للعامل اجتماعيا وأخلاقيا ضامنا بذلك اندماجه مع الفئة التي تشاركه نفس الشروط المادية. وأصبح بموجب ذلك العامل عضوا داخل هذه الفئة يتشارك مع الأعضاء الآخرين العمل والأهداف (Friedmann, 1963, pp. 259-260).

2.2 مراحل تطور الفعل النقابي وفق التطور التقني:

تختلف الأفعال النقابية وتتباين بحسب الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية التي تستجيب لها النقابات العمالية، ويمكن في العموم التمييز بين ثلاث أنواع رئيسية من هذه الوضعيات، ولقد اهتم العديد من علماء الاجتماع الغربيين بتطور الحركة النقابية الأوربية ابتداءا من القرن19م، أين توصلوا إلى تحديد ثلاث مراحل تاريخية لتطور الحركة النقابية تبعا لتطور التقنية وتنظيم العمل داخل المصانع وهي كالتالي:

المرحلة الأولى: تميزت هذه المرحلة حسب Touraine بالصناعات الكبرى وساد فيها نظام المهنة والآلة العاملة، فهي ترتكز على الاستقلالية العمالية و ارتبطت مباشرة بتلك الورشات التي وجدهها W.F. Taylor قبل أن يطبق عليها التنظيم العقلاني للعمل. وما يميز هذه المرحلة هو صعوبة تحديد شروط الإنتاج، بحكم أن العامل داخل هذه الورشات هو الذي يحدد نوع الأدوات ومنهجية العمل والأساليب التي يقوم عليها، وبالتالي فهي بعيدة عن مفهوم المصنع أو المؤسسة الحالية، إذ أن خلال هذه المرحلة تعايش كل من عالم الشغل المتمثل في الإنتاج وعالم المال المتمثل في التسيير(Mottez, 1975, pp. 77-78) .

ولقد حدد Mallet هذه المرحلة الممتدة مابين (1860–1880) بأنها مرحلة التنافس الكبير والحر للتطور الاقتصادي، مرحلة بلغت فيها الرأسمالية الغربية تراكماتها الأولية و التي بفضلها ضمنت التطور اللاحق للبنية التحتية للاقتصاديات، حيث تراكم فيها الحديد والصلب والسكك الحديدية وطرق النقل والبحرية(Mallet, 1969, p. 59) .

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التصنيع المعقلن بالسلسة أو الآلة المتخصصة وهي المرحلة التي تتطلب فيها الصناعة جمهور من العمال داخل المصنع(Touraine, 1972, p. 175) . وهي مرحلة حددها Mallet بالسنوات التي تلت أزمة 1873 و فيها تطورت الكارتلات أو التحالفات بين المنتجين بسرعة، رغم أنها تحالفات ينقصها التكامل باعتمادها على التحالف المالي فقط عوض الاعتماد على الاتحاد في إطار مؤسسات اقتصادية متكاملة فيما بينها(Mallet, 1969, p. 59) .

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الصناعات التقنية المتطورة أو عالية التقنية ظهرت فيها آلات معقدة تقوم بسلسلة طويلة من العمليات المعقدة بطريقة آلية، وما يميز هذه المرحلة هو استقلالية الآلة عن العامل المشغل لها، أي أن هذا الأخير غير معني بعملية الإنتاج بشكل مباشر وإنما تتوقف مهمته في المراقبة والضبط والصيانة(Mottez, 1975, p. 78) .

و حسب Mallet هذه المرحلة تتميز بالركود والكساد الاقتصادي، والتي أدت إلى فك الكارتلات في الفترة الممتدة مابين (1890–1895) غير أنه مع موجة الرخاء الاقتصادي التي عرفتها سنة 1900، إضافة إلى أزمة 1903 أفرز عنها إعادة تقوية الكارتلات بشكل نهائي لتكون النتيجة النهائية هي بروز التطور التقني السريع الذي دفع بدوره عجلة الإنتاج داخل المصانع.(Mallet, 1969, p. 60)

تمظهرت الحركة النقابية حسب Touraine خلال المراحل الثلاث في وجهين رئيسيين يتعلقان بوضعيات مهنية مختلفة ومتكاملة، ليكون بذلك الفعل النقابي في أغلب الفترات متكامل، بمعنى أنه مسير ومعارض في الوقت نفسه، ولا يمكن حسبه أن يؤدي إلى انحصار دور الحركة النقابية في شكل امتيازات ومصالح آنية فقط، ذلك لأنها تؤكد من جهة على وجود إرادة وقدرة تسييرية للاقتصاد والمؤسسات والورشات والمصانع من طرف العمال أنفسهم، ومن جهة أخرى فهي تناضل ضد السلطة الرأسمالية. مبدأين تبنتهما الحركة النقابية بشكل متكامل غير قابل للانفصال، غير أنه يمكن في كل مرحلة من التطور الاقتصادي والمهني للصناعة أن يصبح التمييز بين هذين المبدأين ممكنا. و بينما ارتبطت القدرة التسييرية بالعمال الأكثر تأهيلا باعتبارهم الأكثر مبادرة للعمل الثوري، ارتبط الدفاع عن الأجور والعمل والشروط المادية المتعلقة به بالعمال الأقل تأهيلا باعتبار أن المسار المهني والعمل خاضعين بصفة مستمرة للاستقرار-(Touraine, 1972, pp. 175 176) . وما يمكن تمييزه هو إمكانية سقوط العمال المؤهلين في الإصلاحية الخاصة بالأرستقراطية العمالية، أي الميل نحو تبني مبادئ وثقافة

البورجوازية المسيطرة، كما يميل العمال غير المؤهلين إلى تبني أفعال اقتصادية مكملة لأفعال سياسية بقيادة الأحزاب السياسية وفق قواعد وآليات انتخابية وبرلمانية.

و من خصائص الحركة النقابية في المرحلة الأولى الدفاع المهني، أي أن العمال أصبحوا تدريجيا يدافعون عن قوة عملهم كوسيلة من وسائل الإنتاج ولقد أدى هذا التمسك بقوة العمل كملكية مادية إلى التطور الثوري للمصنع، بمعني أن المصنع يستوجب تسييره من طرف العمال هذا من جهة. ومن جهة أخرى هناك خاصية دفاعية للعمال المؤهلين المندمجين في الاقتصاد الصناعي الخاضعين لشروط مادية واجتماعية قاهرة تظهر في صورة الاستغلال الرأسمالي للطبقة.

وقد مثلت فئة عاملي الطباعة في فرنسا ومختلف البلدان في العالم فئة العمال المؤهلين، بينما الفئة غير المؤهلة مثلها عمال المناجم والموانئ (Touraine, 1972, p. 176).

تميزت المرحلة الأولى بعدة صراعات عمالية غير أن حدة الصراع لم تبلغ أوجها إلا في المرحلة الثانية، أين انحل النظام المهني وحل محله النظام التقني، وتمكنت بموجب ذلك النقابة من تحقيق تطور كبير بسبب أن التنظيم العلمي للعمل الذي مثلته التايلورية والفوردية تعرض مباشرة لاستقلالية العمال خصوصا المؤهلين منهم(Martuccelli, 1999, p. 476) .

ورغم وجود ثلاث مراحل إلا أنه في الواقع هناك مرحلتين أساسيتين لنظامين واضحي المعالم، حيث تعتبر المرحلة الثانية همزة وصل بين النظام القديم والنظام الجديد للعمل لينتقل العامل مع التطور التقني إلى مرحلة إكساب مؤهلات جديدة بحسب متطلبات الآلة، هذا بعدما كان يحمل مؤهلاته في الأدوات التي كان يستخدمها في عمله خلال النظام القديم.

ومن هنا تظهر بوضوح صورة العامل الجديد المتباهي بمهنته وعمله، وضع أفرزته التغيرات التقنية الجديدة والتي سمحت له بالبروز كعامل جديد مؤهل ثم متخصص بالتميز تدريجيا عن باقي عمال الطبقة، كما أنه ترسخت فيه قيم جديدة كالقدرة الفردية التي تميزه عن باقي الفئات العمالية الأخرى، ويعزز بذلك تعلقه بعمله وقيم مهنية جديدة مختلفة عن تلك القيم العمالية القائمة على الصراع الطبقي، أو ما يسميه André Gorz بإيديولوجيا العمل.

وفي ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة والمتطورة باستمرار عرفت هذه الفئة المؤهلة والمتخصصة داخل الطبقة العمالية تحسنا في مستوى معيشتها، وهذه الفئة حسب Mallet كانت تمثل القاعدة التأسيسية والمنظمة للحركة النقابية الاشتراكية، غير أنها في الواقع لا تشكل سوى أقلية مقارنة بعدد عمال هذه الطبقة. ومع استحداث الآلات المتطورة ازداد عددها باستمرار، وأصبحت تمثل فئة قوية، وكما يحددها بأنها فئة العمال المتخصصون في آلة من الآلات، أو في منصب من المناصب، متخصصون في صناعة معينة مختلفة تماما عن فئة العمال البسطاء بدون أي مؤهل مهني مهمتهم نقل وتفريغ البضائع(Mallet, 1969, p. 61) ، وما يمكن استخلاصه هو أن التقسيم الجديد للفئات العمالية سمح ببروز نسبة ضئيلة للعمال المتخصصين مقابل نسبة عالية من العمال المؤهلين.

يعمل أرباب العمل حسب André Gorz ولقاعدة عقلانية بسيطة على إعادة الاعتبار لفئة العمال المتخصصين O.S، وذلك لا يعود فقط إلى رغبتهم في إدماج وربط هذه الفئة بالمؤسسة، وإنما أيضا بهدف عزلها وإبعادها كنخبة عن طبقتها الأصلية والتنظيمات التابعة لها، ويتحقق الأمر بتمكينها من الحصول على هوية مهنية واجتماعية متميزة (Gorz, 2014, p. 115) .

وفي ظل التقسيم الثنائي للطبقة العمالية يميل العامل المتخصص بشكل منطقي في نظره إلى مجاورة الفئة المتميزة والناجحة، حيث تحفز هذه النزعة أرباب العمل وتدفعهم إلى تشجيع هذه النخبة المتخصصة على تأسيس نقابات مستقلة خاصة بها لها ضماناتها الاجتماعية المدعمة من طرف المؤسسة أو المصنع. وبهذا الشكل يتم الحد من الفترة التفاوضية والمطلبية لهذه النقابات مع التركيز في كل مرة على امتيازاتها التي تحصلت عليها. وكيف لا أن الأعضاء المنخرطين فيها يتم انتقاؤهم من بين عدد كبير من العمال مع تمكينهم من العديد من الامتيازات الخاصة كالتأمين عن الشغل والدخل مع وجود إمكانية للترقية(Gorz, 2014, p. 116) .

أدى ظهور العمل بالسلسلة في المرحلة الثانية من التطور التقني في العمل إلى إفراز نتائج سوسيو– نفسية ومن خلالها يرى Mallet أن المهن ذات الرمزية السوسيو– ثقافية أصبحت تزول تدريجيا لتحل محلها مهن تتأسس على تقدير بسيط للسرعة والحركة. و أصبح الهدف الرئيسي لعملية التصنيع هو تنمية قدرة التحكم لدى العامل إلى درجة بلوغ الحركات الشرطية الخالية من كل أنواع التفكير والمبادرة والمعرفة (Mallet, 1969, p. 61). هذه الوضعية الجديدة أثرت على الفئات العمالية غير مؤهلة وأجبرتها على الخضوع والاستسلام للشروط الاقتصادية الجديدة، وأصبحت فيها غير قادرة على التكيف مع متطلبات العمل الجديد، و تمخض عن ذلك تحول اجتماعي وسياسي ذو دلالات عديدة أهمها الوضع الجديد للطبقة العمالية ككل في ظل وجود فئة للعمال القدماء في وسط الحركة النقابية هذا من جهة، ومن جهة أخرى بروز يد عاملة متقلبة ومتحولة بين مراكز الإنتاج خالية من أي مؤهل أو تكوين مهني مهم يستجيب لمتطلبات التطور التقني الجديد.

يختلف Touraine عن Mallet في نظرته للحركة النقابية خلال مرحلة العمل بالسلسلة أو الآلة المتخصصة عندما اعتبر العمال المؤهلين المتخصصين هم الأكثر توجها نحو قيادة الحركة النقابية باعتبارهم الفئة الأكثر وعيا ونضالا ضد طبقة أرباب العمل، وضد التراتبيات المختلفة داخل المؤسسات. فهم بذلك يشكلون البنية الأساسية للحركة النقابية، لأنهم كانوا دائما في قلب الإنتاج الصناعي للنظام الرأسمالي، حيث أنهم يمثلون قوة العمل و الإنتاج ضد التنظيم والفائدة. بينما يختلف Touraine في هذا الطرح عن Gorz بحكم أن هذا الأخير اعتبر فئة العمال المتخصصين نخبة منشقة بنقاباتها الخاصة بها والامتيازات المتعلقة بها عن باقي عمال الطبقة العمالية، بميلهم نحو الدفاع عن مكاسبهم الضيقة والمتعلقة بهم فقط. بينما يرى الأول في هذه الفئة بمثابة المدافعة الرئيسية عن الطبقة العمالية ضد أرباب العمل ومكانتهم، ويربط بروز أي فعل نقابي قوي خلال هذه المرحلة بمشاركة هذه الفئة من العمال المتخصصين. إضافة إلى تحرك قياداتها في المؤسسات والمجتمع ككل بفضل الحزب الذي يضمن زيادة وعي الطبقة وتحويلها إلى قوة سياسية داخل المجتمع.

خلافا لـ Touraine الذي وضع فئة العمال المتخصصين كقوة دافعة للوعي العمالي وشرط لكل فعل نقابي فعال و مؤثر، وضع Mallet العامل المتخصص في قالب العمل المشروط والآلي الذي يخلو من أي تفكير ومعرفة ومبادرة ممكنة. وضعية أفرزت حرمان هذا العامل من المشاركة في عملية النشاط الاجتماعي وقد عملت المصانع الضخمة التي يتواجد فيها الخاضعة لتنظيم عمل قائم على أساس التراتبية على القضاء على روح المبادرة لديه بسب انعزاله مع آلته، وبسبب الشعور الدائم بالأمن وللاستقرار في العمل داخل وخارج مكان العمل (Mallet, 1969, p. 62).

هذا الطرح حتى و إن أظهر هذه الفئة من العمال في موقف سلبي اتجاه أي فعل نقابي من أجل الدفع بالحركة النقابية ككل نحو الأمام إلا أنها في الواقع تعتبر وضعية مؤقتة تسبق تلك الوضعية التي ينتشر فيها روح الطبقة الخاص، والتي تعاظمت تدريجيا بموجب حتمية الآلة المتخصصة التي تتطلب في كل مرة عمال متخصصون جدد، وبفضل تنامي الشعور بالانتماء لطبقة متناقضة اجتماعيا مع الطبقات الأخرى وانتشار هذا الشعور لدى عدد كبير من أفراد المجتمع بما فيه المحيط الأسري، يخلق لدى هذه الطبقة في الأخير وعي جماعي يقضي بضرورة العمل على تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ككل من أجل التخلص وبشكل نهائي من استغلال أرباب العمل.

و من هنا تتضح أهمية الشعور بالاستغلال وأهمية وعي الطبقة وارتباطه المباشر بالعملية الإنتاجية ليصبح بعد ذلك كتعبير مباشر عن الظروف الاجتماعية التي فرضتها شروط اقتصادية رأسمالية. لينتقل بذلك المفهوم المعبر عن عالم الشغل أو الطبقة الشغيلة أو المنتجين إلى مفهوم طبقة البروليتاريا كطبقة تحمل في طياتها كل معاني الحرمان والاضطهاد.(Mallet, 1969, p. 63) .

امتزج الوعي بالتقنية حسب Touraine في المرحلة الثالثة، أين ساد الإنتاج عالي التقنية، وقد أثر هذين العاملين مباشرة في عملية الإنتاج، وذلك بانتشار المخابر ومكاتب الدراسات والمراقبة محل تقسيم العمل الإنتاجي، كما أن التقنيين أخذوا الدور الذي كان يقوم به العمال المهنيين خلال نمط الإنتاج القديم وبحكم المعارف التي يتوفرها هؤلاء التقنيون عن المؤسسات والتنظيم رغم مشاركتهم البسيطة في عملية الإنتاج في ظل تواجد الآلة التقنية، أي أن عملية التسيير لا تضفي بتاتا الطابع الدفاعي على الحركة النقابية مثلما كان الوضع في المراحل السابقة، عندما واجهت المكاتب الرأسمالية ورؤوس أموالهم. فالوضع الحالي جعل من الحركة النقابية تستهدف المؤسسة بأكملها، ومحاولة تحويلها إلى مؤسسات اشتراكية يتكفل العمال بتسييرها (Touraine, 1972, pp. 178-180).

ولهذا السبب بالذات نجد Touraine يركز في تحليلاته على حركة ماي 1968 في فرنسا لأنها حسبه كانت حدثا بارزا يعالج موضوع تسيير المؤسسات، تعرضت خلاله الحركة النقابية الفرنسية لنظام سلطة المؤسسات وطالبت في مقابل ذلك بإنشاء سلطة حقيقية للعمال داخلها، والتي بواسطتها تتجاوز الحركة النقابية الفرنسية الموقف الدفاعي الاقتصادي والتوجه نحو إعادة هيكلة جذرية لبنية المؤسسات وبالتالي تغيير علاقات السلطة داخلها.

يعبر Mallet عن هذه الوضعية الجديدة بخاصيتها الاجتماعية، وذلك بانتشار المطالب الاجتماعية ذات الطابع الشمولي، أي أنها تشمل الطبقة ككل. غير أنه يضيف تلك المؤشرات القوية التي تعبر عن انتقال الصراع المباشر القائم داخل المصنع إلى صراع سياسي شامل، حيث ساعدت حسبه مجموع الشروط التقنية على هذا التحول فبعدما كانت الطبقة الجديدة منتجين في المصانع عجزوا داخلها الحصول على العديد من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، كما صعب عليهم تحقيق التوازن الاجتماعي في ظل المكانة التي كانوا يحتلونها داخل المصانع وخارجها.

و لذلك أصبح من الضروري بالنسبة إليهم البحث عن هذه المكاسب كمستهلكين لا كمنتجين من خلال الدور السياسي في المقاطعات والبلديات تكون فيها الطبقة العمالية ككل عضوا سياسيا فاعلا يشارك في إعادة توزيع الثروات. ويضيف Mallet أن درجة وعي الطبقة العمالية دفع بها إلى اتخاذ البعد السياسي لفعلها النقابي وأكبر دليل على ذلك هو الزيادة المتسارعة للأصوات الاشتراكية والشيوعية في الانتخابات في معظم البلدان خصوصا الأوربية منها (Mallet, 1969, p. 54) .

يذهب Claude Durand في تصوره لتطور الحركة العمالية إلى وجود إمكانية تسمح لها بتوسيع فعلها النقابي بشكل مستقل وفعال، و يعترف أن التطور التكنولوجي رغم تمكنه من إرساء الآلة كعنصر أساسي في العملية الإنتاجية، إلا انه في الأخير يبقى تنظيم العمل هو الأهم، لأنه يعبر عن علاقات اجتماعية ولا يعبر عن أداة للسيطرة (Touraine, Wiwiorka, & Dubet, Le mouvement ouvrier, 1984, pp. 83-84).

و من هنا يعتمد Touraine على الوعي العمالي ودوره داخل طبقة البروليتاريا في إعادة بناء المجتمع انطلاقا من المصنع أو المؤسسة. ولقد أكد أن العصر الذهبي للحركة العمالية كان عندما مزج وعي الطبقة العمالية بين وعي العمال المهنيين والمناضلين المدافعين عن استقلاليتهم، ووعي البروليتاريا للعمال المتخصصين المندمجين في النظام التقني للعمل، واعتبر عصر انهيارها في ذلك التراجع الذي عرفه الفعل العمالي بسبب تباعد الوعي الاستقلالي والوعي الاستغلالي، ما أدى إلى عدم تحقيق الوحدة العمالية.(Martuccelli, 1999, p. 477) .

بينما يعزو Mallet ضعف الفعل النقابي وتراجع الحركة النقابية إلى اتساع التأثير الانتخابي السياسي للأحزاب العمالية، الذي أضعف العمل النقابي، وساهم في عزوف العمال عن الانخراط النقابي، وقد اعتبر أن الحركة النقابية، لم تستطع إطلاقا تنظيم أغلبية عمالها، إلا في فترات معينة، أو في أحداث اجتماعية وسياسية بارزة كفترة مابين الحربين العالميتين، وبعدهما خصوصا بعد التوجه الحماسي للجماهير العمالية نحو الانخراط في العمل داخل الأحزاب السياسية الاشتراكية ثم الشيوعية (Mallet, 1969, pp. 64-65) . ويتبين ذلك جليا في انحراف هذه الحركة النقابية عن مسارها التاريخي، أي عوض أن تقوم بلم شمل الطبقة العمالية وتوجيهها نحو أهدافها وطموحاتها في أوروبا عملت العكس من ذلك تماما، حيث تضاءلت عدد الأفعال النقابية و أصبحت بموجب ذلك التنظيمات النقابية تتواجد في موقف لا يتسم بالفاعلية، و تمظهرت الأفعال النقابية كنتيجة مباشرة للوضع القائم و التي اقتصرت على نشاط ذات طابع جزئي هامشي، لم يرق إلى مستوى الفعل النقابي الجامع الكفيل بممارسة الضغوطات الكافية على الجهات المعنية و تحقيق المكاسب المرجوة. لتستسلم في الأخير لبعض الأهداف الآنية، والمنعزلة التي حكمت على الفعل النقابي الشامل بالفشل.

3. التوافق والتباين في استراتيجيات الحركة النقابية الأوروبية:

1.3 الحتمية الاقتصادية وخصوصية الطبقة العمالية:

أفرزت الماركسية من خلال المسار النضالي لأنصارها العديد من التوجهات والنزاعات الإيديولوجية النقابية في العالم، وذلك من خلال بروز اتجاهات متنوعة تستمد فكرها واستراتيجياتها من الماركسية الأصلية، إذ يعزو Vladimir Lénine تلك التباينات التكتيكية الحاصلة في الحركة النقابية الحديثة في أوربا وأمريكا إلى ظهور اتجاهين رئيسيين هيمنا على مواقفها وتوجهاتها، يمثل الاتجاه الأول الإصلاحية أو ما يسميه التحريفية أو الانتهازية، والاتجاه الثاني الفوضوية ومنها الفوضوية السندكالية والفوضوية الاشتراكية، ولا تعود هذه التحريفية حسبه إلى إنزلاقات أفراد أو جماعات، أو حتى إلى تلك الظروف الخاصة بالتقاليد الوطنية لكل بلد، وإنما إلى أسباب أخرى موضوعية تتجاوز نطاق الأفراد والجماعات والمتمثلة في النظام الاقتصادي القائم في طابعه التطوري في كل البلدان الرأسمالية، والتي بدورها تفرز تباينات فيما يخص الممارسات النقابية والعمالية والسياسية (Marx, Engels, & Lénine, 1977, p. 270) .

يستقي Lénine بعض الأسباب الموضوعية من الدراسة التي قام بها الهولندي الماركسي Anton Pannekoek سنة 1909 حول الاختلافات التكتيكية في الحركة العمالية، والتي اعتبرها محاولة علمية تضع الحركة النقابية محل تحليل موضوعي تجد أسبابه في النظام الاقتصادي الرأسمالي. ولعل درجة تطور الرأسمالية وسرعتها في كل بلد وفي مختلف القطاعات الخاصة بالإقتصادات الوطنية تعد من أهم الأسباب حول هذا التباين القائم بين الحركات العمالية.

و رغم أن الطبقات العمالية وقياداتها في كل العالم تمكنوا من استيعاب كل الاستراتيجيات الماركسية في النضال النقابي خلال مرحلة تطور الصناعات الكبرى إلا انه وفي الكثير من البلدان خصوصا تلك التي لم تعرف فيها الرأسمالية تطورا ملحوظا، أو سجلت تأخرا مقارنة بالبلدان التي تطورت فيها تبرز غالبا فيها حركة عمالية و نقابية لا تحمل إلا بعض التصورات البسيطة عن النضال الثوري الماركسي، حيث تتبنى حركة مطلبية لا تخرج عن إطار التصورات التقليدية البورجوازية، أو على الأقل التصورات البورجوازية الديمقراطية (Lénine, 1977, pp. 369-370).

يضاف إلى ما سبق ذلك الطابع الدياليكتيكي للتطور الاجتماعي داخل مختلف المجتمعات والذي يتم بشكل متناقض، إذ رغم أن الرأسمالية في تطور مستمر تسمح وبشكل حتمي بتدمير كل الأنماط التقليدية للإنتاج بفضل تطوير وسائل الإنتاج، إلا انه و في نفس الوقت وفي مستوى معين من التطور تقوم بعرقلة أو كبح نمو قوى الإنتاج، فالرأسمالية في الواقع تتطور وبموجب ذلك تقوم بتنظيم العمل والعمال، ثم تستغلهم بدرجات متفاوتة في مختلف البلدان (Lénine, 1977, p. 370).

ومن خلال هذا الطرح تبدو الرأسمالية رغم أنها تطور وسائل إنتاجها بمعنى أنها تقوم بإنتاج عناصر نظام اقتصادي جديد، وتمهد له كحتمية تاريخية للتطور الجدلي للتاريخ ، إلا أنها لا تسمح للحركة النقابية داخلها بالقيام بتلك القفزة النوعية لتغيير الوضع بالكامل، أي تقف أمام التغيير الثوري للنظام الاقتصادي. تقوم البورجوازية بجعل كل الأفعال العمالية والنقابية أفعالا غير مؤثرة في زعزعة الهيمنة الاقتصادية للرأسمالية. وكأن البورجوازية هنا تستعمل كل الاستراتيجيات الممكنة لتقف أمام ذلك التطور التاريخي الذي يجعلها يوما تفقد هيمنتها، أي أنها لا تسمح ببروز علاقات اجتماعية جديدة تضع مركزها موضع التساؤل من طرف الطبقات التي تستغلها. وعليه فلا التطور في الوسائل أو طرق الإنتاج أو تنظيمات العمل التي تفرزها التقنية المتطورة حسب لينين بإمكانها في ظل هذه الوضعية إنتاج حركة نقابية بالمعنى الماركسي الأرتودوكسي الأصيل، والتي بإمكانها قلب موازين القوى الاقتصادية والسياسية، ولهذا السبب بالذات كان أحد أشد منتقدي تكتيكات واستراتيجيات الحركات النقابية الأوروبية وحتى الاشتراكية الديمقراطية منها لعجزها تحقيق الأهداف المرجوة للبروليتاريا في العالم.

ينطبق هذا التصور على مجمل التنظيمات النقابية في مختلف بلدان العالم أين تنجح النقابة لاسيما في مرحلة الصناعات الكبرى، في استقطاب عدد لابأس به من المنتسبين الذين تسود بينهم روح التلاحم والتضامن إلا أنه في ظروف اقتصادية معينة خصوصا في فترات الازدهار الاقتصادي تميل الحركة النقابية إلى التفاوض مع أرباب العمل وتفادي الصراع الطبقي، كما أن أرباب العمل والعمال في فترة الازدهار الاقتصادي يميلون للتوافق والمصالحة (فريدمان و نافيل، 1985، صفحة 314). هذا النموذج تجسد خصوصا في التجربة النقابية البريطانية التي تكثف نشاطها خلال فترات الازدهار، هذا عكس النموذج الفرنسي الذي يجسد صورة معاكسة للواقع البريطاني، حيث تستغل السندكالية الفرنسية فترات الأزمات لإعلان إضرابات عمالية ضد أرباب العمل.

يعزو André Gorz الاختلاف القائم في استراتيجيات الحركات النقابية إلى ذلك التقسيم الحاصل داخل الطبقة العمالية والتفيئة التي حصلت فيها من عمال مؤهلين وعمال غير مؤهلين وآخرون متخصصون، إضافة إلى جمهور من العمال المحالين إلي البطالة بسبب التنظيمات المتجددة في العمل، واعتبر هذه الوضعية بمثابة أزمة حقيقية تعيشها الحركة النقابية والأكثر تعقيدا في تاريخيها.

تمثل التنظيمات النقابية الألمانية أحسن النماذج المعبرة عن تلك التناقضات الموجودة بين الفئات المهنية الصغيرة والمتباينة من حيث مكانتها وامتيازاتها داخل المؤسسة والضامنة لمنصب العمل الدائم فيها، وبين فئة عمال الضواحي والبطالون. تناقض خلق أزمة للحركة النقابية الألمانية حيث أن النقابات أصبحت بموجب هذا الوضع مهددة بأن تصبح مجرد جمعيات خاصة بالضمان ومتعلقة بفئة قليلة لها امتيازاتها والمنحصرة في العمال دائمي المناصب (Gorz, 2014, p. 116) .

تبدو الوضعية النقابية الألمانية معقدة بحكم سيطرة نخبة من العمال أصحاب الامتيازات الخاصة على النقابات. وفي المقابل تم إهمال مصالح الفئات الأخرى من عمال الضواحي والبطالين، ليستفيد أرباب العمل من هذا الوضع في ظل ميل هذه النخبة المسيطرة إلى عقد تحالف معهم بذهنية الناجحين والمتمكنين ضد الأوساط العمالية الضعيفة والهشة.

هذه الوضعية لا تختلف عنها الحركة النقابية الايطالية التي يرتكز نشاطها على العمال المتخصصين مع وجود فئات عمالية أخرى غير مؤهلة لها تنظيماتها النقابية الخاصة بها. وفي ظل هذا التقسيم تتواجد النقابات الايطالية في موقع ضعف، ذلك لأن نفوذها السياسي وقدرتها التفاوضية مرهونة بمدى تمكنها من الدفاع على المصالح الخاصة بالنخبة العمالية الجديدة المتخصصة دون التضحية بمصالح وطموحات الفئات الأخرى. غير أن المهمة حسب Gorz صعبة لأنها تتطلب الخوض في تجربة نقابية تعكس مشروع مجتمع يتجاوز كل التفاوتات الراهنة والعمل على تفعيل الحوافز الثقافية والأخلاقية والسياسية للعمال التي تعكس الأهداف المشتركة للطبقة العمالية الايطالية بأكملها .(Gorz, 2014, p. 117)

لقد أثبتت الإحصائيات التي قامت بها وزارة العمل الفرنسية الوضع المتأزم الذي آلت إليه الحركة النقابية الفرنسية في الفترة الممتدة ما بين (1890–1911) أين تم تسجيل نسبة إضرابات لا تتعدى 16 يوما، وانخفض عدد أيام الإضرابات إلى ثلاثة أيام ما بين (1946–1958)، ويرجع Mallet هذه الوضعية إلى نزوع الحركة النقابية الفرنسية نحو البحث عن الحماية في الأحزاب السياسية والبرلمان. ولم يزد هذا التوجه إلا من حدة أزمتها خصوصا مع دخول المنافسة والصراعات السياسية داخل الجهاز النقابي. وضع أفرز تفكك على مستوى الطبقة العمالية الفرنسية (Mallet, 1969, p. 65). في حين سمح التطور السريع للرأسمالية في بريطانيا بترسيخ العديد من التقاليد النقابية في الأوساط العمالية كالحوار والتفاوض الجماعي كفعلين أساسيين تبنتهما التراديونية، بينما تظهر لديها الصراعات القائمة بين العمال وأرباب العمل كعامل هامشي و ثانوي.

تقابل هذه المأسسة للحركة النقابية في البلدان الرأسمالية جراء انخراطها في قواعد اللعبة الخاصة بالبورجوازية، انهيار تام لها في البلدان الاشتراكية بعد خضوعها لحزب الطليعة وتبعية النقابة للنظام السياسي القائم كجزء لا يتجزأ منه، هذا رغم تسجيل العديد من المحاولات الساعية إلى تأسيس مجالس عمالية فيها من خلال نظام التسيير الذاتي للمصانع والمؤسسات من طرف العمال.

كما أن هذا الانصهار النقابي في جهاز الدولة بعد تحققه في روسيا أصبح وبصفة تدريجية يشمل كل بلدان أوربا الشرقية الشيوعية، ويعود السبب في ذلك حسب Touraine إلى التطور السريع لعملية التصنيع فيها في ظرف قياسي لم يسمح للطبقة العمالية الاستناد إلى القوى السياسية المعارضة للدولة (Touraine, 1978, p. 24).

ومن خلال التعمق في المعطيات التاريخية السابقة المتعلقة بالتجارب النقابية الأوروبية، يمكن ملاحظة مدى تأثير التناقضات الاجتماعية والاقتصادية القائمة في المجتمعات الرأسمالية وعدم سماحها للحركة العمالية بتوحيد استراتيجياتها العامة وهذا باختلاف مستويات التطور الاقتصادي الرأسمالي بين البلدان الصناعية، وردود الفعل لكل طبقة فيها. وبينما عاشت الحركات النقابية أزمات متكررة تكبدت خلالها هزائم و خيبات عرقلت جمع شمل الطبقات العمالية في كل بلد لتوحيد صفوفها، قامت البورجوازية بدورها للمحافظة على هيمنتها بممارسات كانت كفيلة للمحافظة على امتيازاتها كطبقة اجتماعية مسيطرة من خلال الاعتماد على استراتيجيتين أساسيتين. تتمثل الأولى في استخدام العنف والقمع ضد العمال وقياداتهم النقابية الرافضة لكل أنواع الإصلاحات، هذه الاستراتيجية تغيرت تدريجيا لتحل محلها استراتيجية ثانية أذكى والمتمثلة في الطريقة الليبرالية والتي أدخلت الحركة النقابية العالمية في اللعبة السياسية للرأسمالية تحت شعار الحقوق السياسية العامة والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى إبرام اتفاقيات ثنائية مكنت من تحقيق فترات متباينة من السلم الاجتماعي. هذا رغم أن اللجوء إلى العنف بقي ممكنا في حالة ما إذا تمكنت الحركة العمالية من تقوية جبهتها الداخلية وذلك بحشد أكبر عدد ممكن من الجماهير العمالية، مع الإبقاء على تلك التقاليد المعروفة عن العلاقة بين التنظيمات النقابية و أرباب العمل والمتعلقة أساسا بالاتفاقيات بإدخال تعديلات مختلفة عليها أو تجاوزها كليا باتفاقيات جديدة تستجيب لمتطلبات وظروف المرحلة الجديدة من التطور التاريخي.

2.3 إستراتيجية الفعل النقابي بين الثورة والإصلاح:

يرى Hubert Lagardelle أن الحركة النقابية الفرنسية تولدت نتيجة ردود الفعل قادتها الطبقة العمالية ضد الديمقراطية البورجوازية، وهذا لا يعني حسبه أن هذه الطبقة كانت تسعى للعودة إلى تلك الأنظمة السياسية القديمة، وإنما تسعى بكل بساطة إلى مناهضة ذلك الشكل الشعبي للديمقراطية الذي يكرس السيطرة البورجوازية. و مع التعمق في التجربة الديمقراطية في فرنسا يتبين أن الدخول في اللعبة السياسية لا يمكن له في أي حال من الأحوال تغيير الوضع القائم. لذلك لاحظ العمال في فرنسا من خلال تنظيماتهم النقابية أن التغيير المستمر في الأشخاص داخل الحكومات الفرنسية المتوالية، والتحول في شكل المؤسسات السياسية، لا يعني بالضرورة تغير جوهر الدولة (Lagardelle, 1908, p. 36). ومن هنا نتجت تلك الخيبة في الأوساط العمالية الفرنسية، وبرزت الفوضوية النقابية الثورية في استراتيجياتها والتي تركز على الإضراب العام و التخريب لوسائل الإنتاج كأفعال لكبح الإنتاج الرأسمالي، إضافة إلى معاداة التوجه السياسي البرلماني الذي اتخذته الأحزاب السياسية كاستراتيجية للدفاع عن مصالح الطبقة العمالية، والتركيز خصوصا على تلك الفكرة القائلة بضرورة تغيير ليس فقط المناهج والأشكال التي تتمظهر من خلالها الدولة وإنما القضاء عليها نهائيا.

ومن هذا المنظور بالذات يتضح ذلك الاختلاف والتمايز بين الطبقة العمالية الفرنسية ونظيراتها في البلدان الأوربية الأخرى، فإذا كانت هذه الأخيرة تبحث باستمرار عن إيجاد آليات جديدة داخل النظام الاقتصادي والسياسي القائم من أجل تحقيق حريتها الاجتماعية

والاقتصادية كحال التراديونية البريطانية التي استسلمت وبقوة لمنطق الأحزاب السياسية الناطقة باسم القضية العمالية فإن الأولى، وبعدما استنفذت كل أنماط الحكم فيها، ثارت في الأخير ورفضت كل الأنظمة التي تختبئ وراء جهاز الدولة.

اعتمدت النقابة الفرنسية في تصورها للفعل النقابي على فكرة الفعل المباشر، لما له من خاصية تجنب إمكانية تواجد أي وساطة بين الطبقة العمالية وأرباب العمل، ذلك لأنه ما هو إلا تعبير عن إرادة عمالية كافية لحل مشاكل الطبقة العمالية بنفسها دون الاعتماد على أي وساطة سياسية أو حزبية أو برلمانية ممكنة في نضالها الاقتصادي والثوري (Lagardelle, 1908, p. 44).

يبدو ميل النقابة الفرنسية إلى إبعاد أي وساطة سياسية أو حزبية موضوعيا بالنظر إلى واقع الطبقة العمالية الفرنسية وتاريخها الثوري خلال القرن19م. فبعد الثورات الاجتماعية الأوربية والتي عرفت حدة لا مثيل لها في فرنسا عام 1948، والحدث التاريخي الهام في تاريخ الطبقة العمالية الفرنسية والمتمثل في كمونة باريس سنة 1871 وفيه تمكنت البروليتاريا الفرنسية من قلب موازين القوى لصالحها لمدة شهرين. ونظرا لكل هذه التراكمات التاريخية النضالية فمن الطبيعي لا بل من الضرورة أن تعتمد الطبقة العمالية الفرنسية على أجهزتها وتنظيماتها الخاصة بها والمتمثلة في النقابات وبورصات العمل والفدراليات النقابية بحكم أنها لا تضم داخلها إلا العمال. هذا عكس الأحزاب السياسية التي تعتبر في الواقع خارجة عن إطار الطبقة العمالية وظروفها الخاصة بها. بحكم أنها تضم عناصر تنتمي إلى فئات اجتماعية متمايزة من حيث المركز الاجتماعي من عمال وبورجوازيين وملاك وتجار. و لا تجمع بين هذه العناصر أي علاقة اقتصادية مشتركة تمكن من تحقيق الانصهار والترابط بينها.

يذهب في هذا الاتجاه أحد مؤسسي نقابة الكنفدرالية العامة للشغل CGT, Griffuelhes Victor و ذلك من خلال تأكيده في أحد كتاباته والمعنونة ب voyages révolutionnaires –رحلات ثورية– على أن الحركة النقابية مهما كان البلد الذي تتواجد فيه فإنها في حالة مشاركتها في العمل السياسي والانتخابات، فهي تتجه تدريجيا نحو إضعاف فعلها النقابي الخاص بها في مكان الإنتاج (Mallet, 1969, p. 56). كما يؤكد هذا الموقف المناهض للتوجه السياسي أحد المشاركين في مؤتمر Amiens القيادي النقابي Martty-Rollan، وذلك عندما دعم فكرة نزوع CGT نحو الدفاع الاقتصادي، والمذهب النقابي البعيد عن السياسة و الذي يكفي حسبه لتغيير المجتمع (Mallet, 1969, p. 57).

إن ما يميز الفعل النقابي حسب Griffuelhes في ألمانيا هو ضعف التنظيمات النقابية، وفقدانها الجرأة في تبني أي فعل عضوي وجرئ، بسبب ميلها إلى المواقف الوسطية، لذلك نجد حسبه العامل الألماني غير متعود على الأفعال العنيفة في نضاله وصراعه ضد أرباب العمل والبورجوازية الألمانية ويبدي الخوف كل ما يمثل سلطة الدولة وقوتها النظامية و تراتبيتها، فهو بذلك يحترم إلى درجة الخضوع كل ما يتمثل في أسياد الطبقة البورجوازية وأجهزتها البيروقراطية (Lagardelle, 1908, p. 56).

هذه النزعة مختلفة تماما عن النزعة السندكالية الفرنسية المعروفة بجرأة واستقلالية عمالها. حيث يعتبر العامل الفرنسي نفسه فوق كل سلطة مهما كان نوعها، وإذا كان العامل الألماني يميل إلى الإذعان والطاعة، فان العامل الفرنسي يميل إلى الانتفاضة والعصيان والثورة، ولا يتردد في اللجوء مباشرة نحو العمل والممارسة الميدانية للتعبير عن رفضه للأوضاع القائمة، وفي غالب الأحيان يضرب عرض الحائط التشريعات

القانونية المتعلقة بالعمل النقابي. والدليل على ذلك تبني السندكالية الفرنسية للفعل المباشر كاستراتيجية عمالية مستقلة خارج عن إطار كل الاعتبارات القانونية.

تختلف النقابية الفرنسية عن غيرها في البلدان الأخرى في صعوبة التنبؤ بنشاطاتها و حركيتها لعفويتها ولجوئها في كل مرة إلى استراتيجيات وتكتيكات جديدة مختلفة تماما عن تلك التي سبقتها. نظرا لديناميكية قياداتها النقابية ووعي الطبقة العمالية الفرنسية ككل بتناقضها مع فئة أرباب العمل وضرورة النضال من أجل التغيير الاقتصادي كأولوية تسبق كل التغييرات الأخرى بحكم أن الأساس في تحديد العلاقات الاجتماعية تحدده وسائل الإنتاج التي يمتلكها ويسيطر عليها الملاك الرأسماليون، ولا وجود لحل جذري آخر غير ذلك الذي يستلزم استعادة وسائل الإنتاج و وضعها تحت تصرف البروليتاريا كطبقة صناعية أفرزها النظام الرأسمالي مكنتها النضالات التاريخية المتراكمة من التعبير عن قدرتها على تسيير المجتمع ككل وفق منظور اشتراكي يتناقض مع المنظور الرأسمالي القائم.

4. خاتمة:

لعبت المحددات المادية من اقتصادية وتقنية دورا هاما في تحديد خصوصية الطبقة العمالية والحركة النقابية التي تفرزها من الداخل في أوروبا خلال القرنين 19 و 20م ، ولقد اختلفت استراتيجيات الفعل النقابي لديها بحسب الظروف التاريخية السائدة ومعطيات كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي. وما يجب التركيز عليه هو أنه رغم بروز مختلف الإيديولوجيات النقابية والسياسية سواءا كانت ثورية أو إصلاحية كنتاج حتمي لمختلف التناقضات الاجتماعية القائمة، فرضت تصورها على الساحة النقابية والسياسية لعقود من الزمن، إلا أن أدوارها تراجعت تدريجيا مع نهاية القرن العشرين، لتفتح مجالا واسعا أمام العديد من التأويلات الممكنة حول واقع الحركات النقابية العالمية ككل خاصة مع بروز أفعال نقابية جديدة تمظهره في أشكال ضيقة جديدة لا تخرج عن إطار التظاهرات الاستعراضية في بعض المناسبات العالمية والوطنية، والتي تنامت مع زيادة الهيمنة الرأسمالية في جميع بلدان العالم. ليتحول مفهوم النضال النقابي ككل والقضايا المتعلقة به، إلى مجرد تمثيلية نقابية داخل المؤسسات والمصانع الهدف منها تمثيل العمال فيها ونقل انشغالاتهم اليومية كوسيط إلى الجهات المعنية، والتي أصبحت تنحصر أساسا في المطلبية الاقتصادية المتمثلة في الأجور، تضاف إلى بعض المحاولات الرامية إلى الخوض في قضايا اجتماعية وثقافية وايكولوجية كاستجابة فورية لمتطلبات المرحلة الراهنة.

5. قائمة المراجع:

الكتب:

باللغة العربية:

1– فريدمان، جورج، و نافيل، بيار. (1985). *رسالة في سوسيولوجيا العمل*. (ط.1) بيروت– الجزائر: منشورات عويدات– ديوان المطبوعات الجامعية.

باللغة الفرنسية:

1- Aron, R. (1946). *La lutte de classes. France*: Gallimard.

2- Friedmann, G. (1963). *Où va le travail humain*? France: Gallimard.

3- Gorz, A. (2014). *Métamorphoses du travail (critique de la raison économique)*. France: Gallimard.

4- Lagardelle, H. (1908). *Syndicalisme et socialisme*. Paris: Librairie des sciences politiques et sociales.

5- Lénine, V. (1977). *Œuvres* (Vol. 16). Moscou: Editions du Progrès.

6- Mallet, S. (1969). *La nouvelle classe ouvrière*. Paris: Editions du Seuil.

7- Martuccelli, D. (1999). *Sociologies de la modernité*. France: Editions Gallimard.

8- Marx, Engels, & Lénine. (1977). *Sur l'anarchisme et l'anarcho-syndicalisme*. Moscou: Editions du Progrès.

9- Mottez, B. (1975). *La sociologie industrielle* (éd. 2e). Paris: PUF.

10-Touraine, A. (1978). *La voix et le regard*. Paris: Editions du Seuil.

11-Touraine, A. (1972). *Le communisme utopique: le mouvement de Mai 68*. Paris: Editions du Seuil.

12-Touraine, A., Wiwiorka, M., & Dubet, F. (1984). *Le mouvement ouvrier*. Paris: Fayard.